

**Ninth United Nations Conference on the
Standardization of Geographical Names**

New York, 21 - 30 August 2007

Item 4 of the provisional agenda*

**Reports by Governments on the situation in their countries
and on the progress made in the standardization of
geographical names since the Eighth Conference**

**Report on the progress in standardization of geographical names and the
challenges that face it in this context**

Submitted by Syria **

* E/CONF.98/1.

** Prepared by Syria.

تقرير سورية عن التقدم المحرز في توحيد الأسماء الجغرافية والتحديات التي تواجهها في هذا المجال مقدم من قبل الجمهورية العربية السورية

منذ انعقاد المؤتمر الأول لتوحيد الأسماء الجغرافية في عام 1967 في جنيف اهتمت سورية بتوحيد الأسماء الجغرافية على الصعيد الوطني، وشكلت لجنة لتنميط وتوحيد الأسماء الجغرافية وأنشأت مؤسسة وطنية مختصة مسؤولة عن متابعة كل النشاطات المتعلقة بتوحيد الأسماء الجغرافية وكتابتها بالأحرف اللاتينية هي المؤسسة العامة للمساحة. وقد ساهمت سورية في وضع وثيقة بيروت مع كافة الدول العربية خلال المؤتمر العربي الأول للأسماء الجغرافية في بيروت عام 1971، ثم عززت من وضع هذه الوثيقة خلال المؤتمر العربي الثاني في طرابلس الغرب في ليبيا في العام 2004. كما اتفقت الدول العربية في المؤتمر العربي الثالث للأسماء الجغرافية الذي عُقد في بيروت في أيار 2007 على النظام العربي الموحد لنقل الأسماء الجغرافية من الأحرف العربية إلى الأحرف اللاتينية.

ويقوم خبراء التسمية الجغرافية في القطر بانجاز خرائط للجمهورية العربية السورية يتم فيها كتابة الأسماء الجغرافية العربية السورية بالأحرف اللاتينية بالاعتماد على وثيقة بيروت وتعديلاتها. وعلى سبيل المثال أنجزت خارطة سياحية للقطر بقياس 1/1000000 كتبت فيها الأسماء الجغرافية بالأحرف اللاتينية.

وقد أنجزت العديد من المخططات السياحية للمدن السورية وعلى سبيل المثال تم مؤخراً إنجاز مخطط سياحي لمدينة دمشق بمقياس 1/10000 يشمل كافة الطرقات والشوارع والأماكن الأثرية والفنادق.

التحديات والصعوبات التي تواجه سورية:

ومع ذلك فإن سوريا تواجه صعوبات وتحديات في تنفيذ سياسات توحيد الأسماء الجغرافية وكتابتها بالأحرف اللاتينية للاستعمال من قبل المستخدم الأجنبي. وتعزى هذه الصعوبات إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري منذ عام 1967 وممارسته لعملية تغيير كاملة لمعالمه ومسمياتها، وهذا ينسحب أيضاً على الأراضي المحتلة في فلسطين، وذلك بفعل قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بإطلاق أسماء عبرية مختلفة لغايات سياسية

استيطانية على المواقع الفلسطينية والسورية تختلف جذرياً عن الأسماء الأصلية لهذه المواقع في عملية "تهويد" شاملة وجذرية لأسماء المدن والقرى والبلدات والأنهر والشوارع والسهول والآثار، ثم تسجيل هذه الأسماء على الخرائط والكتب وإدخالها إلى الاستخدام في الحياة اليومية، وذلك سعياً لترسيخ بيئة جغرافية اصطلاحية جديدة تشوه الوقائع وتزور المعالم الجغرافية للأراضي المحتلة. كما تقوم إسرائيل بترويج هذه الأسماء على المستوى الدولي لكي تستعمل هذه الأسماء من قبل الدول الأخرى في مختلف المجالات كالسياحة والخرائط والتعليم على أنها الأسماء الأصلية وبالتالي تفقد هذه المواقع، أمام المستخدم على المستوى الدولي، أسماءها الأصلية التي كانت معروفة بها قبل الاحتلال الإسرائيلي لها.

إن سوريا تؤمن بأن إناطة المرجعية في الاسم الجغرافي من حيث الشكل واللفظ بالسيادة الوطنية التي تعتمد اللغة الرسمية هو مبدأ سليم في المناطق المستقرة سياسياً منذ وقت طويل، ولكن تظهر المشكلات في حالات تغير السيادة المؤقتة الناجمة عن الاحتلال الأجنبي كما بينا، وهذه الحالة تقتضي معالجة من خلال اعتماد طريقة عالمية لحماية الأسماء الجغرافية للأماكن الخاضعة للاحتلال الأجنبي ضمن المعايير الدولية التي تقرها الأمم المتحدة. ونذكر في هذا الصدد بقرار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لتوحيد الأسماء الجغرافية رقم 16 الذي يوصي "بأن يضاف إلى التوصية (أ) من القرار الرابع لمؤتمر الأمم المتحدة الأول لتوحيد الأسماء الجغرافية ما يلي: يُوصى بأن أية تغييرات في الأسماء الجغرافية الموحدة تقوم بها سلطات أخرى غير سلطة الأسماء الجغرافية الوطنية المخولة لا يجب الاعتراف بها من قبل الأمم المتحدة".

إن الاسم المحلي للمعلم الجغرافي قبل أن يقع تحت الاحتلال الأجنبي لا يمكن أن يعتبر اسماً أجنبياً لمجرد أن سلطات الاحتلال الأجنبي المسيطرة على هذا المعلم ارتأت ذلك. فمن غير المقبول اعتبار الأسماء الوطنية المحلية لمعالم واقعة تحت الاحتلال الأجنبي أسماء أجنبية على أساس الاعتبار الجائر بأن المتكلمين بها قد أصبحوا أقلية مقارنة بأكثرية وافدة غريبة استقدمتها سلطات الاحتلال من الخارج لتستوطن في أراض محتلة يملكها الغير وتتنطبق عليها قواعد القانون الدولي لاسيما اتفاقية جنيف لعام 1948. ومن غير المستصوب إقحام الأديان السماوية في مسائل توحيد الأسماء الجغرافية واعتبار الكتاب المقدس مرجعاً جغرافياً واستغلال تعاليمه الدينية لتشويه وتغيير الأسماء

المحلية للأراضي المحتلة واعتبارها أسماءً أجنبية. إن ما ذكر آنفاً يقودنا إلى الإقرار بعدم مصداقية الأسماء الأجنبية التي توصي باستعمالها سلطات الاحتلال أياً كانت هذه السلطات وأياً كان هذا الاحتلال. إن هذه الحالة تنطبق على الأسماء الجغرافية المحلية للجولان السوري المحتل والأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل.